

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

قانون رقم ... مؤرخ في ... الموافق ...
يتضمن قواعد الوقاية والتدخل والحد
من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة

قانون رقم ... مؤرخ في ... الموافق ...
مشروع قانون يتضمن قواعد الوقاية والتدخل والحد
من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة

إن رئيس الجمهورية؛

- بناء على الدستور، لاسيما المواد 21 و 91 و 139 و 141 (الفقرة 2) و 143 (الفقرة 2) و 144 و 145 و 148 منه؛
- وبمقتضى القانون العضوي رقم 14-23 المؤرخ في 10 صفر عام 1445 الموافق 27 غشت سنة 2023، يتعلق بالإعلام.
- وبمقتضى الأمر رقم 155-66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم؛
- وبمقتضى الأمر رقم 156-66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم؛
- وبمقتضى الأمر رقم 76-80 المؤرخ في 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن القانون البحري، المعدل والمتمم؛
- وبمقتضى القانون رقم 12-84 المؤرخ في 23 رمضان عام 1404 الموافق 23 يونيو سنة 1984 والمتضمن النظام العام للغابات، المعدل والمتمم؛
- وبمقتضى القانون رقم 17-87 المؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1407 الموافق أول أوت سنة 1987 والمتصل بحماية الصحة النباتية؛
- وبمقتضى القانون رقم 08-88 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير سنة 1988 والمتصل بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية، المعدل والمتمم؛
- وبمقتضى القانون رقم 29-90 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتصل بالتهيئة والتعهير، المعدل والمتمم؛
- وبمقتضى القانون رقم 35-90 المؤرخ في 8 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 25 ديسمبر سنة 1990 والمتصل بالأمن والسلامة والاستعمال والحفظ في استغلال النقل بالسكك الحديدية؛
- وبمقتضى القانون رقم 25-90 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر 1990، والمتضمن التوجيه العقاري، المعدل والمتمم.
- وبمقتضى القانون رقم 11-91 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، المعدل والمتمم؛

- وبمقتضى القانون رقم 23-91 المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1412 الموافق 6 ديسمبر سنة 1991 والمتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية، المعدل والمتمم؛
- وبمقتضى القانون رقم 06-98 المؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1419 الموافق 27 يونيو سنة 1998 والمتعلق بالقواعد العامة للطيران المدني، المعدل والمتمم؛
- وبمقتضى القانون رقم 09-99 المؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1420 الموافق 28 يوليو سنة 1999 والمتعلق بالتحكم في الطاقة؛
- وبمقتضى القانون رقم 13-01 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 7 أوت سنة 2001 والمتضمن توجيهه النقل البري وتنظيمه، المعدل والمتمم؛
- وبمقتضى القانون رقم 19-01 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها؛
- وبمقتضى القانون رقم 20-01 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة؛
- وبمقتضى القانون رقم 01-02 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القوات، المعدل؛
- وبمقتضى القانون رقم 02-02 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 والمتعلق بحماية الساحل وتنميته؛
- وبمقتضى القانون رقم 10-03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المعدل والمتمم؛
- وبمقتضى الأمر رقم 12-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وبتغيير الضحايا؛
- وبمقتضى القانون رقم 20-04 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسهيل الكوارث في إطار التنمية المستدامة؛
- وبمقتضى القانون رقم 10-02 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 والمتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛
- وبمقتضى القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية، المعدل والمتمم؛
- وبمقتضى القانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012 والمتعلق بالولاية؛

- وبمقتضى القانون رقم 14-05 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 24 فبراير سنة 2014 والمتضمن قانون المناجم؛
- وبمقتضى القانون رقم 14-07 المؤرخ في 13 شوال عام 1435 الموافق 9 غشت سنة 2014 والمتصل بالموارد البيولوجية؛
- وبمقتضى القانون رقم 15-21 المؤرخ 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 والمتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المعدل؛
- وبمقتضى القانون رقم 18-04 المؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018 والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية؛
- وبمقتضى القانون رقم 18-11 المؤرخ في 18 شوال عام 1439 الموافق 2 يوليو سنة 2018 والمتصل بالصحة، المعدل والمتمم؛
- وبمقتضى القانون رقم 19-02 المؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1440 الموافق 17 يوليو سنة 2019 والمتصل بالقواعد العامة للوقاية من أخطار الحرائق والفزع؛
- وبمقتضى القانون رقم 19-05 المؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1440 الموافق 17 يوليو سنة 2019 والمتصل بالأنشطة النووية؛
- وبمقتضى القانون رقم 19-06 المؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1440 الموافق 17 يوليو سنة 2019 والمتصل بالنشاطات الفضائية؛
- وبمقتضى القانون رقم 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022، يتعلق بالاستثمار.
- وبمقتضى القانون رقم 23-12 مؤرخ في 18 محرم عام 1445 الموافق 5 غشت سنة 2023، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية.
- وبمقتضى القانون رقم 23-17 مؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1445 الموافق 15 نوفمبر سنة 2023، يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.
- وبمقتضى القانون رقم 23-18 مؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 28 نوفمبر سنة 2023، يتعلق بحماية أراضي الدولة والمحافظة عليها؛

وبعد رأي مجلس الدولة،
وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه:

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة الأولى: يهدف هذا القانون إلى سن قواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

المادة 2: يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي:

المخاطر: عملية أو ظاهرة أو نشاط بشري يمكن أن يسبب خسائر في الأرواح أو إصابات خطيرة أو يحدث آثاراً أخرى ضارة بالصحة أو أضراراً بالممتلكات أو اضطرابات اجتماعية واقتصادية أو تدهور للبيئة.

الإنذار: مجموعة من القدرات اللازمة لإنتاج ونشر، في الوقت المناسب والمفيد، نشرات تحذيرية تسمح في حالة وجود تهديد بخطر، بالاستعداد والتصرف بشكل مناسب وفي الوقت المناسب للحماية والتقليل من مخاطر الضرر أو الخسائر.

الكارثة: اضطراب خطير في أداء السكان على نطاق واسع بسبب أحداث خطيرة، تؤدي إلى خسائر وتأثيرات بشرية أو مادية أو اقتصادية أو بيئية، وتتطلب تفعيل مخطط تنظيم النجدة (ORSEC).

خطر الكارثة: أي تهديد محتمل للإنسان وب بيئته قد ينشأ بسبب مخاطر طبيعية أو تكنولوجية استثنائية و/أو بسبب أنشطة بشرية ويحتمل أن يتسبب في أضرار بشرية و/أو مادية أو بيئية كبيرة.

التنمية المستدامة: مفهوم يهدف إلى التوفيق بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية الدائمة وحماية البيئة، من خلال دمج البعد البيئي في التنمية التي تهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

التحديات: كل الأشخاص وجميع البنية التحتية والمساكن والقدرات الإنتاجية وخدمات النظام الإيكولوجي والأصول البشرية الملموسة الأخرى المعرضة في مناطق الخطر.

التبؤ: بيان أو تقدير إحصائي محدد بخصوص احتمالية وقوع حدث أو حالة معينة لمنطقة محددة خلال فترة زمنية معينة.

الصمود: قدرة نظام أو مجموعة أو مجتمع على مقاومة واستيعاب وتكيف وتصحيح آثار المخاطر في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، من خلال على الخصوص، الحفاظ وإعادة تأهيل هيكله الأساسية ووظائفه وفائده.

الهشاشة: درجة من تعرض السكان والممتلكات للمخاطر تتضمن توافر شروط تتعلق بعوامل أو عمليات مادية أو اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية تضعف من مقاومة هؤلاء السكان وممتلكاتهم.

المادة 3: تعتبر أخطار كوارث بمفهوم هذا القانون:

- أخطار الزلازل،
- الأخطار الجيولوجية،
- أخطار الفيضانات،
- الأخطار المناخية القصوى،

- أخطار حرائق الغابات،
- الأخطار الصناعية والطاقوية،
- الأخطار الفضائية،
- الأخطار الإشعاعية والتلوية،
- الأخطار الماسة بصحة الإنسان،
- الأخطار الماسة بصحة الحيوان والنبات،
- أخطار التلوث الجوي والبحري والمائي،
- أخطار التجمعات البشرية الكبرى،
- أخطار التصحر،
- أخطار الجفاف،
- أخطار تعرية السواحل وارتفاع مستوى البحر،
- الأخطار السيرانية،
- أخطار الجراد،
- أخطار التكنولوجيا الحيوية.

الفصل الثاني المبادئ والأهداف

المادة 4: تعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث وتدعيم القدرة على الصمود أولوية وطنية وبهذه الصفة، تضمن الدولة التمويل اللازم لكل العمليات ذات الصلة.

المادة 5: لتمكين المستقرات البشرية والنشاطات التي تأويها وبيئتها بصفة عامة، من الاندماج ضمن أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تقوم قواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث على المبادئ الآتية:

- **مبدأ الحيطة والحضر:** الذي يجب، بمقتضاه، ألا يكون عدم التأكيد، جراء عدم توفر المعارف العلمية والتقنية المحيينة، سببا في تأخير اعتماد تدابير فعلية ومتناسبة ترمي إلى الوقاية من أي خطر يهدد الأشخاص والمنتلكات والبيئة بصفة عامة وبتكلفة مقبولة اقتصاديا.
- **مبدأ التلازم:** الذي يأخذ في الحسبان، عند تحديد وتقييم آثار أي خطر من المخاطر أو أي هشاشة، تداخل واستفحال الأخطار بفعل وقوعها بكيفية متلازمة.
- **مبدأ العمل الوقائي والتصحيحي بالأولوية عند المصدر:** الذي يجب، بمقتضاه، الحررص قدر الإمكان، وباستعمال أحسن التقنيات، وبكلفة مقبولة اقتصاديا، على التكفل أولاً بعوامل الهشاشة قبل سن أي تدبير.
- **مبدأ المشاركة:** الذي يجب، بمقتضاه، أن يكون لكل مواطن الحق في الاطلاع على الأخطار والمخاطر المحدقة به، وعلى المعلومات المتعلقة بعوامل الهشاشة المتصلة بذلك، وكذا بمجموع الترتيبات ذات الصلة.
- **مبدأ إدماج التقنيات الجديدة،** الذي يجب، بمقتضاه، الحررص على متابعة التطورات التقنية ودمجها، كلما دعت الضرورة لذلك، من أجل تأدية المهام على أكمل وجه.

المادة 6: تهدف قواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث إلى الوقاية والتكفل بآثار هذه الأخطار على المستقرات البشرية وأنشطتها وبيئتها بعرض الحفاظ على التنمية والتراث وتأمينهما لصالح الأجيال القادمة.

المادة 7: تتمثل الأهداف الاستراتيجية للوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث فيما يأتي:

- خفض عدد الوفيات المترتبة عن الكوارث،
- خفض عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث،
- خفض الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الكوارث بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي،
- خفض الاضطرابات فيما يخص الخدمات القاعدية والأضرار الناجمة عن الكوارث التي تلحق بالبني التحتية الأساسية، بما في ذلك المؤسسات الصحية أو التعليمية من خلال تعزيز مقاومتها،
- تحسين وlog المواطن إلى أنظمة الإنذار المبكر وإلى المعلومات المتعلقة بأخطار الكوارث.

المادة 8: يرتكز تحقيق الأهداف الاستراتيجية المذكورة في المادة 7 أعلاه على ما يأتي:

- تحسين وتحيين المعارف حول أخطار الكوارث المحتملة،
- تعزيز المراقبة والتنبؤ وكذا تطوير الإعلام الوقائي حول أخطار هذه الكوارث،
- مراعاة استعمال تحليل الأخطار على مختلف المستويات: موقع حساس، بلدية، ولاية، ما بين الولايات، وطنية، في مجال استخدام الأراضي والبناء وكذا في التقليل من درجة هشاشة الأشخاص والمتناكلات بالنسبة للمخاطر،
- وضع ترتيبات تستهدف التكفل المنسجم والمندمج والمتكيف مع آثار أي خطر على الأشخاص والمتناكلات والبيئة.

المادة 9: من أجل تحقيق الأهداف المحددة بموجب هذا القانون، يجب أن يوافق عدد المستخدمين والوسائل المادية في الهيئات العمومية المتدخلة في مجال أخطار الكوارث، معدلاً يتاسب مع احتياجات البرامج المعتمدة.

الفصل الثالث الإعلام والاتصال والبحث العلمي في مجال أخطار الكوارث

المادة 10: تضمن الدولة للمواطنين الوصول المتكافئ والدائم إلى جميع المعلومات المتعلقة بأخطار الكوارث.

ويشمل هذا الحق ما يأتي:

- معرفة المخاطر والأخطار والهشاشة لمكان إقامتهم ونشاطهم؛
- معرفة آليات الوقاية والتدخل والتعافي المطبقة على مكان إقامتهم أو نشاطهم؛ وتحرص الدولة كذلك على توفير هذه المعلومات لمختلف المتدخلين.

المادة 11: تنظم الدولة برنامجاً توعياً وتدربيباً سنوياً في مجال أخطار الكوارث لفائدة الجماعات المحلية ومختلف المتدخلين والمجتمع المدني.

المادة 12: تضع الدولة وتنفذ الاستراتيجية الوطنية للاتصال المتعلقة بأخطار الكوارث، وبهذه الصفة، تشرف على وضع أساليب تنظيم الاتصالات وترقية ودعم أي حملة أو نشاط إعلامي يتعلق بأخطار الكوارث.

المادة 13: يؤسس تعليم أخطار الكوارث في جميع الأطوار التعليمية. وتهدف برامج تعليم أخطار الكوارث إلى ما يأتي:

- تقديم معلومات عامة حول أخطار الكوارث؛
- تلقين تكوين حول معرفة المخاطر والأخطار والهشاشة ووسائل الوقاية والتدخل والتعافي.

المادة 14: يؤسس برنامج وطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي خاص بأخطار الكوارث على مستوى هيئات البحث المختصة في هذا المجال. وتهدف البرامج البحثية هذه إلى تحديد وتطوير بشكل مستمر الأساليب والوسائل العلمية والتكنولوجية الملائمة والفعالة وبتكلفة اقتصادية مقبولة.

المادة 15: تسهر الدولة على رفع مستوى التأهيل والتخصص وخبرة المؤسسات وجميع الأسلال المتدخلة في مجال أخطار الكوارث.

المادة 16: تحدد كيفيات تطبيق هذا الفصل عن طريق التنظيم.

الفصل الرابع المؤسسات والهيئات المختصة

المادة 17: تمثل الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة منظومة شاملة، تبادر بها وتقودها الدولة، وتدعمها الهيئات العلمية وتنفذها المؤسسات والهيئات العمومية والجماعات المحلية كل في مجال اختصاصه، بالتشاور مع المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص، وبإشراك المجتمع المدني ضمن الشروط المحددة في هذا القانون ونصوصه التطبيقية، وكذا التشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 18: زيادة على المؤسسات التي تتدخل في تنفيذ المنظومة الوطنية للوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث، تحدث تحت سلطة الوزير المكلف بالداخلية، مندوبيه وطنية لأخطار الكوارث، لتقديم وتنسيق الأعمال الوقائية التابعة لهذه المنظومة الوطنية. تحدد طبيعة ومهام هذه المندوبيه وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم.

المادة 19: يمكن إنشاء مؤسسات وهيأكل ولجان عن طريق التنظيم من أجل:

- تعزيز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، في إطار مشترك بين القطاعات ومتعدد التخصصات في مجال أخطار الكوارث؛
- ضمان ترقية وتنسيق وتقديم البرامج القطاعية المتعلقة بأخطار الكوارث.

الفصل الخامس

الوقاية من أخطار الكوارث

القسم الأول

القواعد والمواصفات العامة المطبقة

على مختلف أخطار الكوارث

المادة 20: إضافة إلى الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بكل خطر من الأخطار المنصوص عليها في المادة 3 أعلاه، يحدد مخطط عام للوقاية من كل خطر، مصادق عليه بموجب مرسوم، مجموع القواعد والإجراءات الرامية إلى التقليل من الهشاشة بالنسبة للمخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث خطر أو أخطار الكوارث والوقاية من الآثار المترتبة عليها.

المادة 21: يُعد المخطط العام للوقاية من كل خطر على أساس المعلومات التي يتم جمعها من مختلف الإدارات العمومية والشركاء المعنيين، فيما يخص الوقاية والتخفيف من أخطار الكوارث، ويجب أن تسمح هذه المعلومات، لكل مخطط عام للوقاية، بتحديد ما يأتي:

- المنظومة الوطنية للبيئة، التي تنظم بموجبها، وبحسب المقاييس الملائمة و/أو الهامة، مراقبة دائمة لتطور المخاطر و/أو الأخطار المعنية وتثمين المعلومات المسجلة وتحليلها وتقديرها للسماح بما يأتي:
 - معرفة جيدة بالمخاطر أو بالخطر المعنى،
 - تحسين عملية تقدير وقوعها،
 - إطلاق منظومات الإنذار.
- المنظومة الوطنية للإنذار التي تسمح بإعلام المواطنين باحتمال و/أو بوشك وقوع المخاطر أو أخطار الكوارث، ويجب أن تهيكل هذه المنظومة الوطنية للإنذار بحسب طبيعة المخاطر و/أو أخطار الكارثة المعنية، في ثلاثة مستويات:
 - وطني،
 - محلي (منطقة، مدينة، قرية)،
 - حسب الموقع.
- برامج المحاكاة الوطنية أو المحلية، التي تسمح بما يأتي:
 - فحص وتطوير ترتيبات الوقاية من خطر الكارثة المعنى،
 - التأكد من جودة تدابير الوقاية وملاءمتها وفعاليتها،
 - إعلام السكان المعنيين وتهيئتهم.
- المؤسسات والهيئات و/أو المختبرات المرجعية المكلفة برصد أخطار الكوارث والتحذير منها وكيفيات ذلك.

المادة 22: يجب أن يشمل المخطط العام للوقاية من أخطار الكوارث، أيضاً ما يأتي:

- المنظومة المعتمدة لتقدير أهمية الأخطار والمخاطر المعنية، عند الاقتضاء،
- تحديد المناطق والولايات والبلديات التي تتميز بالهشاشة بحسب حجم المخاطر المعنية، عند وقوعها،

- التدابير المطبقة في مجال الوقاية والتخفيف من درجة الهشاشة بحسب خطر الكارثة المعنى، مع توضيح تدرج التدابير في مجال المستقرات البشرية وشغل المساحات، بحسب أهمية المخاطر عند وقوعها، ودرجة هشاشة المنطقة أو الولاية أو البلدية.

المادة 23: يحدد كل مخطط عام للوقاية من أخطار الكوارث المناطق المعنية بالارتفاع وعدم القابلية للبناء بسبب أخطار الكوارث وكذلك التدابير المطبقة على البناءات الموجودة.

المادة 24: مع مراعاة أحكام المادة 23 أعلاه، ودون الإخلال بالأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها في مجال البناء والتهيئة والتعديل، يمنع منعاً باتاً، بسبب خطر الكوارث، البناء المبادر به من طرف الأشخاص الطبيعيين و/أو المعنويين، على الخصوص في المناطق ذات الخطورة الآتية:

- المناطق ذات الصدع الرئيسي الذي يعتبر نشطاً،
- الأرضي ذات الخطير الجيولوجي،
- نطاق حماية المناطق الصناعية، والوحدات الصناعية ذات الخطورة، أو كل منشأة صناعية أو طاقوية تتبعها على خطير كبير،
- أراضي امتداد قنوات المحروقات أو المياه أو جلب الطاقة،
- الأرضي المعرضة للفيضان، ومجاري وحواف الأودية والمناطق الواقعة أسفل السدود دون مستوى قابلية التعرض للفيضان،
- المناطق غير القابلة للبناء والمناطق المقلقة بالارتفاع.

المادة 25: تحدد القطاعات المكلفة بإعداد وتعديل وتحيين وتنفيذ المخططات العامة للوقاية من أخطار الكوارث، وكذا كيفيات ذلك عن طريق التنظيم.

القسم الثاني الأحكام الخاصة بكل خطر كارثة

الفرع الأول الأحكام الخاصة في مجال الوقاية من أخطار الزلازل

المادة 26: يحدد المخطط العام للوقاية من أخطار الزلازل، على الخصوص، تصنيف مجموع المناطق المعرضة لهذه الأخطار، حسب أهميتها، قصد الحصول على المعلومة المناسبة وتنظيم إعادة توازن المنشآت وإعادة نشر المستقرات البشرية.

المادة 27: يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في المخطط العام للوقاية من أخطار الزلازل، نتائج دراسات المخاطر والمناطق الزلزالية دقیقة التحديد، في مجال التخطيط والتهيئة العمرانية. كما يمكن له النص على إجراءات تكميلية لمراقبة وتقدير هشاشة البناء والمنشآت والهيكل الاستراتيجية المنجزة قبل إدراج القواعد المضادة للزلازل أو حسب هذه القواعد غير المحبنة، وهذا لغرض إعادة تهيئتها.

المادة 28: يقوم الوزراء المكلفوون على التوالي بالسكن والأشغال العمومية والموارد المائية بإعداد وتنفيذ، كل فيما يخصه، برنامج لتقييم هشاشة المباني والمرافق والبني التحتية الاستراتيجية المشيدة قبل إدخال القواعد المضادة للزلازل أو وفقاً لهذه القواعد غير المحبنة وهذا من أجل تعزيزها.

الفرع الثاني **الأحكام الخاصة في مجال الوقاية** **من الأخطار الجيولوجية**

المادة 29: يحدد المخطط العام للوقاية من الأخطار الجيولوجية، على الخصوص، تصنيف مجموع المناطق المعرضة لهذه الأخطار، بحسب أهمية الخطير، قصد توفير المعلومة المناسبة وتنظيم إعادة توازن المنشآت وإعادة نشر المستقرات البشرية.

المادة 30: بالنسبة للمناطق المعرضة للأخطار الجيولوجية، على الخصوص، الانزلاقات الأرضية، ووجود تجاويف تحت الأرض، وانفاس/انكماش التربة، وتأكل التربة وبحسب أهمية الخطير، يجب أن يأخذ المخطط العام للوقاية من الأخطار الجيولوجية في الحسبان، نتائج دراسات المخاطر الجيولوجية في التخطيط والتهيئة العمرانية.

الفرع الثالث **الأحكام الخاصة في مجال الوقاية** **من أخطار الفيضانات**

المادة 31: يحدد المخطط العام للوقاية من أخطار الفيضانات على الخصوص، تصنيف مجموع المناطق المعرضة للفيضانات، بحسب أهمية الخطير، قصد توفير المعلومة المناسبة حول هذه الظاهرة وتنظيم إعادة توازن المنشآت وإعادة نشر المستقرات البشرية. يجب أن تحدد تراخيص شغل الأراضي أو التقسيم أو البناء، تحت طائلة البطلان، جميع الأعمال والتهيئات أو شبكات الأنابيب أو المنشآت التصحيفية التي تهدف إلى تقليل أخطار الفيضانات من أجل سلامة الأشخاص والممتلكات.

- المادة 32:** يجب أن يشتمل أيضاً المخطط العام للوقاية من أخطار الفيضانات على ما يأتي:
- خريطة وطنية لقابلية الفيضان توضح مجموع المناطق القابلة للتعرض للفيضان، وعلى الخصوص، مجاري الأودية والمساحات الواقعة أسفل السدود المهددة بهذا الخطر، في حالة انهيار هذه السدود،
 - المخاطر المرجعية لمدة لا تقل عن مائة (100) سنة،
 - خريطة التحديات،
 - الارتفاع المرجعي لكل منطقة مصرح بقابليتها للتعرض للفيضان، حيث تتفق المساحات المعنية بالارتفاع الأدنى منه وعدم قابلية البناء عليها طبقاً لأحكام المادة 24 أعلاه.

الفرع الرابع

الأحكام الخاصة في مجال الوقاية

من الأخطار المناخية القصوى

المادة 33: تشكل المخاطر المتعلقة بالرياح القوية والتهاطل الكبير للأمطار والرياح الرملية والعواصف الثلجية وموسمات الحر والبرد، أخطاراً مناخية قصوى في مفهوم أحكام هذا القانون.

المادة 34: يحدد المخطط العام للوقاية من الأخطار المناخية القصوى، تصنيف المناطق المعرضة لكل خطر من الأخطار المناخية القصوى، حسب أهمية هذه الأخطار، قصد توفير المعلومة واتخاذ التدابير الوقائية المناسبة. كما يحدد المخطط العام للوقاية من الأخطار المناخية القصوى ما يأتي:

- المناطق المعرضة لكل خطر من الأخطار المذكورة في المادة 33 أعلاه،
- ترتيبات اليقظة من أجل رصد تطور كل خطر من هذه الأخطار، يجب اتخاذ تدابير للتحكم في التعمير من خلال احترام المعايير التي تسمح بمقاومة هذه المخاطر وتتجدد وتوسيع الشبكات الوطنية للتنبؤ بالأرصاد الجوية وكذلك تقييم الخطير الصحي تجاه هذه المخاطر من أجل التقليل من هشاشة السكان.

الفرع الخامس

الأحكام الخاصة في مجال الوقاية

من أخطار حرائق الغابات

المادة 35: يتعين في المخطط العام للوقاية من أخطار حرائق الغابات:

- إدراج تصنيف مناطق الغابات حسب أخطار حرائق الغابات التي قد تحدث،
- تحديد التجمعات السكانية في المناطق الغابية وأنظمة بنائها ومواد البناء الملائمة،
- تحديد مسارات الغابات والخنادق المضادة للحرائق ونقاط المياه ونقاط المراقبة ضمن نظام معلومات جغرافي.

الفرع السادس

الأحكام الخاصة في مجال الوقاية من الأخطار الصناعية والطاقة

المادة 36: يشتمل المخطط العام للوقاية من الأخطار الصناعية والطاقة لاسيما على مجموع القواعد والإجراءات المطبقة على المنشآت الخاصة، خصوصا منها المناجم ومقالع الحجارة أو منشآت أو مرکبات إنتاج ومعالجة ونقل الطاقة على الخصوص المحروقات منها.

المادة 37: يحدد المخطط العام للوقاية من الأخطار الصناعية والطاقة أيضا، القواعد وإجراءات الوقاية والحد من المخاطر التي تؤدي إلى الانفجارات وانبعاث الغازات والحرائق، كذا تلك المرتبطة بالتعامل مع المواد المصنفة خطرا، على أساس الدراسات التقنية المشترطة بموجب التنظيم المعمول به.

كما يحدد هذا المخطط:

- المؤسسات والمنشآت الصناعية المعنية،
- ترتيبات المراقبة وتنفيذ أحكام المخطط العام للوقاية من الأخطار الصناعية والطاقة.

الفرع السابع

الأحكام الخاصة في مجال الوقاية من الأخطار الفضائية

المادة 38: يحدد المخطط العام للوقاية من الأخطار الفضائية مختلف الأخطار الفضائية، وكذا المناطق المعنية.

المادة 39: يحدد المخطط العام للوقاية من الأخطار الفضائية على الخصوص آليات تنظيم الوقاية من هذه الأخطار لتخفيف أثارها على الأشخاص والمتلكات وكذا على البيئة.

الفرع الثامن

الأحكام الخاصة في مجال الوقاية من الأخطار الإشعاعية والنووية

المادة 40: بعد المخطط العام للوقاية من الأخطار الإشعاعية والنووية على أساس جرد وتحليل الأخطار الإشعاعية والنووية المتوقعة على مستوى التراب الوطني.

المادة 41: يحدد المخطط العام للوقاية من الأخطار الإشعاعية والنووية على الخصوص، جميع القواعد والإجراءات المطبقة للوقاية من الأحداث والحوادث التي تتسبب في هذه الأخطار.

الفرع التاسع
الأحكام الخاصة في مجال الوقاية
من الأخطار الماسة بصحة الإنسان

المادة 42: يحدد المخطط العام للوقاية من الأخطار الماسة بصحة الإنسان على الخصوص ما يأتي:

- الأمراض التي تشكل خطر العدوى أو الأوبئة؛
- خريطة الولايات والبلديات والمناطق المهمة المعرضة لهذه الأخطار؛
- التدابير الوقائية والمحففة للأضرار في حالة التعرض لهذه الأخطار.

المادة 43: يحدد المخطط العام للوقاية من الأخطار الماسة بصحة الإنسان أيضًا بالنسبة للأمراض التي تشكل خطر العدوى أو الأوبئة، المؤسسات الصحية المعنية باتخاذ التدابير التشخيصية والوقائية.

الفرع العاشر
الأحكام الخاصة في مجال الوقاية من الأخطار
الماسة بصحة الحيوان والنبات

المادة 44: يحدد المخطط العام للوقاية من الأخطار الماسة بصحة الحيوان والنبات على الخصوص ما يأتي:

- الأمراض التي تشكل خطر العدوى أو الأوبئة الحيوانية، لاسيما تلك المنتقلة من الحيوان إلى الإنسان.
- الأمراض والكائنات الضارة موضوع حجر نباتي،
- خريطة الولايات والبلديات والمناطق المهمة المعرضة لهذه الأخطار،
- التدابير الوقائية والمحففة للأضرار في حالة التعرض لهذه الأخطار.

المادة 45: يحدد المخطط العام للوقاية من الأخطار الماسة بصحة الحيوان والنبات أيضًا بالنسبة للأمراض التي تشكل خطر العدوى أو الأوبئة، المؤسسات الصحية المعنية باتخاذ التدابير التشخيصية والوقائية.

الفرع الحادي عشر
الأحكام الخاصة في مجال الوقاية من أخطار
التلوث الجوي أو البحري أو المائي

المادة 46: يحدد المخطط العام للوقاية من أخطار التلوث الجوي، أو البحري أو المائي، على الخصوص ما يأتي:

- المصادر المختلفة المحتملة للتلوث الجوي أو البحري أو المائي،
- خرائط توضح هشاشة النظم البيئية والسكان إزاء هذه الأخطار.

المادة 47: يحدد المخطط العام للوقاية من خطر التلوث الجوي أو البحري أو المائي كذلك، تدابير حماية الأشخاص والنظم البيئية المعرضة لهذه الأخطار.

الفرع الثاني عشر **الأحكام الخاصة في مجال الوقاية من أخطار** **الجماعات البشرية الكبرى**

المادة 48: يحدد المخطط العام للوقاية من أخطار التجمعات البشرية الكبيرة تدابير الوقاية المطبقة على المؤسسات والأماكن التي تستقبل عدداً معتبراً من الأشخاص، ولاسيما منها المؤسسات الكبرى للتعليم والمساجد الكبرى والملعب ومحطات النقل البري أو بالسكك الحديدية أو الموانئ أو المطارات الكبرى، والشواطئ أو غيرها من الأماكن العمومية الأخرى التي تتطلب تدابير وقائية خاصة.

المادة 49: يحدد المخطط العام للوقاية من الأخطار المترتبة على التجمعات البشرية الكبرى، زيادة على ذلك، جميع الموارد البشرية والوسائل المادية الواجب تسخيرها لضمان سلامة هذه التجمعات، بحسب نوع المنشأة أو المكان وبحسب طبيعة التجمع.

الفرع الثالث عشر **الأحكام الخاصة في مجال الوقاية** **من أخطار التصحر**

المادة 50: يتضمن المخطط العام للوقاية من أخطار التصحر ما يأتي:

- خريطة وطنية للتصحر بحسب كل منطقة بيئية،
- تصنيف المناطق المعرضة للتصحر بحسب درجة حساسيتها،
- كيفيات اليقظة لرصد تطور التصحر.

المادة 51: يحدد المخطط العام للوقاية من أخطار التصحر أيضاً جميع التدابير الوقائية أو متطلبات الحماية المطبقة على المناطق المعرضة لهذه الأخطار.

الفرع الرابع عشر **الأحكام الخاصة في مجال الوقاية** **من أخطار الجفاف**

المادة 52: يحدد المخطط العام للوقاية من أخطار الجفاف التدابير التي ترمي إلى:

- تحسين قدرة الأقاليم على الصمود على كافة المستويات الوطنية والمحلية لمواجهة خطر الجفاف وضمان الأمن الغذائي والصحي والمائي؛
- التخفيف من أثر الجفاف لا سيما على السكان والصحة العمومية والاقتصاد والفلحة وتربية الحيوانات والغابات؛
- تعزيز قدرة النظم البيئية والتنوع البيولوجي على الصمود من أجل التقليل من أثر خطر الجفاف.

المادة 53: يحدد المخطط العام للوقاية من أخطار الجفاف كذلك لاسيما مؤشرات تقييم

ومتابعة ما يأتي:

- الجفاف المناخي،

- الجفاف الزراعي الناجم عن نقص الموارد المائية والذي يضر بالإنتاج النباتي والحيواني،

- الجفاف الهيدرولوجي والهيدرو-جيولوجي عندما تكون مستويات الموارد المائية السطحية والجوفية منخفضة بشكل غير طبيعي.

الفرع الخامس عشر

الأحكام الخاصة في مجال الوقاية من أخطار تأكل

السواحل وارتفاع مستوى سطح البحر

المادة 54: يحدد المخطط العام للوقاية من خطر تأكل الساحل وارتفاع مستوى سطح البحر

على الخصوص ما يأتي:

- تقييم تراجع خط الشريط الساحلي وارتفاع مستوى سطح البحر،

- خرائط تبين توزيع المستقرات البشرية والبني التحتية الساحلية المعنية،

- تقييم تسرب مياه البحر في طبقات المياه الجوفية الساحلية،

- المناطق الهاشة المعرضة لهذه الأخطار،

- التدابير الواجب اتخاذها ولاسيما فيما يخص شغل الأراضي الساحلية.

الفرع السادس عشر

الأحكام الخاصة في مجال الوقاية

من الأخطار السيبرانية

المادة 55: يحدد المخطط العام للوقاية من الأخطار السيبرانية على الخصوص ما يأتي:

- أنواع التهديدات المختلفة الممكن مواجهتها،

- الهيئات والمؤسسات المعرضة لهذه الأخطار،

- التدابير الأمنية الواجب اعتمادها للوقاية من هذا الخطر.

الفرع السابع عشر

الأحكام الخاصة في مجال الوقاية

من أخطار الجراد

المادة 56: يحدد المخطط العام للوقاية من أخطار الجراد ما يأتي:

- الخريطة الوطنية للمناطق المعرضة لأخطار الجراد؛

- كيفيات تفعيل حملات مراقبة تجمعات الجراد وحركاته؛

- طرق التنسيق الدائم بين القطاعات المعنية.

الفرع الثامن عشر
الأحكام الخاصة في مجال الوقاية
من أخطار التكنولوجيا الحيوية

المادة 57: يتضمن المخطط العام للوقاية من أخطار التكنولوجيا الحيوية على الخصوص ما يأتي:

- آليات المراقبة على مستوى الحدود لأي حركة للكائنات الحية المحورة،
- تدابير الوقاية من آثار التحركات العابرة للحدود للكائنات الحية المحورة على التنوع البيولوجي، مع الأخذ بعين الاعتبار الأخطار على صحة الإنسان والحيوان والنبات،
- استخدام أماكن محصورة للكائنات الحية المحورة،
- برنامج تعزيز القدرات للمؤسسات المكلفة بمراقبة الكائنات الحية المحورة.

المادة 58: يخضع أي استخدام للتكنولوجيات الحيوية في مجال التحكم في الكائنات الحية المحورة وإنتاجها ونقلها، إلى إعداد دراسة مخاطر على صحة الإنسان والتنوع البيولوجي والبيئة.

القسم الثالث
الترتيبات الأمنية الاستراتيجية

الفرع الأول
شبكات الطرق والطرق السريعة والسكك الحديدية والشبكات المائية والطاقة

المادة 59: دون الإخلال بالأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، تقرر الدولة أي تدبير يهدف إلى ضمان سلامة شبكات الطرق والطرق السريعة والسكك الحديدية والشبكات المائية والطاقة عند حدوث أخطار الكوارث.

يجب أن تتضمن هذه التدابير على الخصوص ما يأتي:

- التأمين الوقائي لهذه الشبكات من أخطار الكوارث لاسيما منها الزلازل والأخطار الجيولوجية.
- تزويد المنشآت القاعدية المرتبطة بهذه الشبكات بأجهزة قياس الزلازل؛
- تقييم هشاشة هذه المنشآت في مواجهة أخطار الزلازل والتي لم تكن موضوع دراسات مقاومة الزلازل عند إنجازها.

الفرع الثاني
شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية

المادة 60: تحدد الدولة أي تدبير يهدف إلى تأمين الشبكة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتطوير بدائل أخرى موثوقة ومؤمنة ومصممة للتمكين من إصلاح أي خلل أو انقطاع في هذه الشبكة بسبب حدوث خطر كارثة.

تهدف هذه التدابير خصوصاً إلى ما يأتي:

- تنويع نقاط الربط بيني بالشبكات الدولية،
- تأمين مراكز التقاطع الاستراتيجية للإيداع والإرسال،
- توفر وسائل اتصال موثوقة وملائمة في مواجهة أخطار الكوارث.

الفرع الثالث

البني التحتية والبنيات ذات القيمة الاستراتيجية أو التراثية

المادة 61: تخضع البني التحتية والبنيات ذات القيمة الاستراتيجية أو التراثية لدراسات درجة الهشاشة لغرض حمايتها من آثار أخطار الكوارث بسبب حساسيتها أو موقعها أو طريقة إنجازها أو لقدم تشييدها.
تزود هذه البني التحتية والبنيات بأجهزة قياس الزلازل.

المادة 62: تحدث مخططات تدعيم ذات أولوية بهدف الحفاظ على المباني ذات القيمة الاستراتيجية أو التراثية، على أساس دراسات درجة الهشاشة وبناء على المقاييس الزلزالية.
تحدد كيفية إعداد مخططات التدعيم ذات الأولوية وتنفيذها عن طريق التنظيم.

القسم الرابع

تدابير وقائية إضافية

المادة 63: يتم اللجوء إلى النظام الوطني للتأمين على أخطار الكوارث من أجل ضمان أوسع لحماية الأشخاص والممتلكات من هذه الأخطار.
يكون التسجيل في هذا النظام إلزامياً ويتعين أن يكون ناجعاً وسهلاً الوصول إليه وفعلاً، ويسمح لضحايا الكوارث بالحصول على تعويضات عادلة بدون تأخير.

المادة 64: عندما تكون منطقة ما معرضة لخطر الكوارث وتشكل تهديداً دائمًا للأشخاص وأموال ممتلكاتهم المتواجدة بها، يتم القيام بنزع ملكية هذه المنطقة طبقاً للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

الفصل السادس

التدخل

المادة 65: من أجل التكفل بالكوارث تؤسس بموجب هذا القانون:

- مخططات تنظيم النجدة،
- مخططات خاصة للتدخل.

القسم الأول مخططات تنظيم النجدة

المادة 66: تنقسم مخططات تنظيم النجدة، بحسب درجة خطورة الكارثة وأو الوسائل الواجب تسخيرها إلى ما يأتي:

- مخطط تنظيم النجدة الوطني،
- مخططات تنظيم النجدة المشتركة بين الولايات،
- مخططات تنظيم النجدة الولاية،
- مخططات تنظيم النجدة البلدية،
- مخططات تنظيم النجدة للمواعق الحساسة.

يمكن دمج مخططات تنظيم النجدة فيما بينها، خصوصاً إذا تعلق الأمر بكارثة وطنية.

المادة 67: يتكون كل مخطط لتنظيم النجدة من عدة مقاييس يرمي كل منها إلى التكفل بجانب خاص من الكارثة وتسويقه.

وعند وقوع كارثة ما، تنشط المقاييس المطلوبة بحسب طبيعة الضرر.
يتكون كل مقياس من الوسائل التي يتعين تعبيتها.

المادة 68: يجب تصميم تنظيم عمليات النجدة والتخطيط لها بكيفية يتم التكفل من خلالها، حسب الأولوية، بأقسام التدخلات ولاسيما منها:

- إنقاذ الأشخاص ونجذتهم،
- إقامة أماكن الإيواء المؤقتة والمؤمنة،
- التسويق المحكم للإعانات،
- أمن المنكوبين وممتلكاتهم،
- صحة المنكوبين،
- التزويد بالماء الصالح للشرب،
- التزويد بالطاقة.

المادة 69: تنظم مخططات تنظيم النجدة ويخطط لها على مرحلتين:

- مرحلة الاستعجال،
- مرحلة التقييم والمراقبة.

المادة 70: زيادة على الوسائل التي تعينها الدولة بعنوان مخططات تنظيم النجدة عند وقوع كارثة ما، ووفقاً لطابع الأولوية الوطنية للتدخل في مجال أخطار الكوارث، تقوم الدولة بتسخير الأشخاص والوسائل الضرورية عمومية وخاصة.

المادة 71: يخضع تدخل الجيش الوطني الشعبي في عمليات النجدة في حالة وقوع الكوارث إلى التشريع والتنظيم المعامل بهما.

المادة 72: تحدد كيفيات إعداد وتنفيذ وتسويق مخططات تنظيم النجدة عن طريق التنظيم.

القسم الثاني المخططات الخاصة للتدخل

المادة 73: تحدث مخططات خاصة للتدخل تحدد التدابير الخاصة للتدخل في حالة وقوع كوارث من أجل حماية المنشآت الصناعية والهياكل.

المادة 74: تهدف المخططات الخاصة للتدخل فيما يخص كل خطر كارثة محدد إلى ما يأتي:

- تحليل الأخطار،
 - توقع ترتيبات الإنذار التكميلية، عند الاقتضاء،
 - تنفيذ التدابير الخاصة المطلوبة للتحكم في آثار الكوارث،
 - إعلام المواطنين بالتدابير المتخذة على مستوى المنشآت المعنية.
- تحدد شروط وكيفيات إعداد وتنفيذ وتسخير المخططات الخاصة للتدخل عن طريق التنظيم.

المادة 75: دون الإخلال بالأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، يجب أن تخضع كل منشأة صناعية قبل وضعها واستغلالها، لدراسة الهشاشة الخاصة بأخطار الكوارث.

المادة 76: زيادة على المخططات الخاصة للتدخل، يجب على مستولي المنشآت الصناعية وخطوط نقل المحروقات عبر الأنابيب، إعداد مخطط داخلي للتدخل، يحدد بعنوان المنشأة المعنية، جميع تدابير الوقاية من الخطر، لاسيما منها نظم الإنذار والتبيه، والدراسات التقنية ذات الصلة، والوسائل المسخرة بهذه الصفة، وكذا الإجراءات الواجب تنفيذها عند وقوع كارثة.

تحدد شروط وكيفيات إعداد وتنفيذ وتسخير المخططات الداخلية للتدخل واعتمادها عن طريق التنظيم .

القسم الثالث الاحتياطات الاستراتيجية

المادة 77: تنشئ الدولة احتياطات استراتيجية ضمن فضاءات ملائمة موجهة لضمان تسخير المرحلة الاستعجالية التي تعقب الكارثة.

المادة 78: تشمل الاحتياطات الاستراتيجية وسائل أساسية موجهة للت�큲 بالمنكوبين، لا سيما:

- الخيم والشاليهات، أو أي وسيلة أخرى موجهة للإيواء المؤقت للمنكوبين الذين لا مأوى لهم،
- المؤمن والماء ومصادر الطاقة،
- أدوية الاستعجالات الأولية ومواد التطهير لمكافحة انتشار الأوبئة والأمراض،
- الألبسة والأفرشة ومواد التنظيف.

المادة 79: تتشكل الاحتياطات الاستراتيجية على المستوى :

- الوطني،
- المشترك بين الولايات،
- الولائي.

تحدد قائمة هذه الاحتياطات الاستراتيجية وكيفيات وضعها، وتسوييرها واستعمالها عن طريق التنظيم.

الفصل السابع التعافي

المادة 80: تشمل التدابير الخاصة بمرحلة التعافي بعد الكارثة خصوصا ما يأتي:

- ضمان استمرارية عمل المرافق الأساسية،
- مساعدة الضحايا على الرجوع إلى الحياة العادلة،
- ضمان استئناف الأنشطة الاقتصادية،
- ضمان توفير الدعم النفسي والخدمات الصحية لجميع الأشخاص الذين هم في حاجة لذلك.

المادة 81: يتعين في مرحلة ما بعد الكارثة الوقاية من احتمال حدوث أخطار كارثة جديدة مع مراعاة على الخصوص، مبدأ إعادة البناء والتأهيل بشكل أفضل.

المادة 82: في نهاية مرحلة ما بعد الكارثة، توضع على مستوى الوزارة المكلفة بالداخلية، لجنة قطاعية مشتركة تكلف بتقييم الأضرار الناجمة عن الكارثة واقتراح التوصيات اللازمة لإعادة البناء والتأهيل بشكل أفضل.

تحدد مهام هذه اللجنة وتشكيلها وسيرها عن طريق التنظيم.

المادة 83: تُعدُّ بعد كل كارثة خطة خاصة لتسخير الانقاض والمخلفات وبباقي النفايات الناجمة عن الكارثة.

تحدد كيفية تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 84: يمكن أن تمنح الدولة إعانات مالية أو عينية لضحايا الكوارث طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

الفصل الثامن أحكام جزائية

المادة 85: يعاقب كل من يخالف أحكام المادة 24 من هذا القانون بالحبس من ثلاثة (3) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من ستمائة ألف دينار (600.000 دج) إلى مليون دينار (1.000.000 دج).

وفي حالة العود تضاعف العقوبة.

المادة 86: يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين 75 و 76 من هذا القانون بالحبس من ستة (6) أشهر إلى سنتين (2) وغرامة من ثلاثة ألف دينار (300.000 دج) إلى خمسة ألف دينار (500.000 دج). وفي حالة العود تضاعف العقوبة.

المادة 87: يعاقب الشخص المعنوي الذي يخالف أحكام المواد 24 و 75 و 76 أعلاه، بغرامة من ضعف إلى خمسة (5) أضعاف الغرامة القصوى المقررة للشخص الطبيعي المنصوص عليها في المادتين 85 و 86 أعلاه. ويحكم زيادة على ذلك بالمنع من ممارسة النشاط لمدة لا تتجاوز خمس (5) سنوات.

المادة 88: تكون لمحاضر المعاينة الخاصة بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون حجية ما لم يدحضها دليل عكسي.

الفصل التاسع **أحكام خاصة وختامية**

المادة 89: يجب أن تحدد كل المخططات العامة للوقاية من أخطار الكوارث ومخططات تنظيم النجدة والمخططات الخاصة للتدخل، بالنسبة لمنظومة اليقظة ومنظومة الإنذار و/أو الإنذار المبكر وكذا آليات الوقاية والتدخل والتعافي، المهام والمسؤوليات المخولة لكل متدخل.

المادة 90: تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذا القانون، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.

المادة 91: تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون، ولاسيما القانون رقم 20-04 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسخير الكوارث في إطار التنمية المستدامة. غير أن نصوصه التطبيقية تبقى سارية المفعول إلى غاية صدور النصوص التطبيقية لهذا القانون.

المادة 92: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في الموافق

عبد المجيد تبون